AL KUT JOURNAL OF ECONOMIC AND ADMINISTRATIVE SCIENCES
Publisher: College of Economics and Management - Wasit University

دور الرقابة الداخلية في تحسين اداء المصارف العراقية

The role of internal control in improving the performance of Iraqi banks

م. د. فراق عبد العال مهلهل

وزارة التربية /المديرية العامة للتربية في محافظة بغداد/ الرصافة الثالثة

firakalkaghani@gmail.com

الملخص:

تعدُّ الرقابة الداخلية من أبرز الأساليب التي ينبغي على البنك التركيز عليها وتطويرها؛ إذ تؤثر عناصر الرقابة الداخلية، مثل بيئة الرقابة، متابعة الأنشطة، تقييم المخاطر، ونظام المعلومات والاتصالات، بشكل كبير على أداء العاملين في المصارف. وتتمثل الوظيفة الأساسية للرقابة الداخلية في كونها الأداة المسؤولة عن مكافحة عمليات السرقة والاختلاس والتبذير والتلاعب والتزوير، فضلاً عن الحد من ظاهرة الفساد الإداري التي تزداد كلما توفرت الفرص لذلك، تواجه نظم الرقابة الداخلية تحديات كبيرة تتمثل في وسائل الغش المبتكرة وإمكانية التحايل من خلال أتمتة الأنظمة والتلاعب بالبيانات. وتزداد هذه المظاهر كلما كانت نظم الرقابة الداخلية ضعيفة. لذا، يتجلى دور الرقابة الداخلية والضبط الداخلي في التطبيق الفعّال للقوانين والتعليمات ولتحقيق أهداف الدراسة، تم إعداد استمارة استبيان وتوزيعها كعينة عشوائية على المختصين في المصارف الأهلية، مع الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي للإجابة على فرضيات الدراسة والوصول إلى النتائج. وقد أوصت الدراسة بضرورة إجراء تقييم شامل.

الكلمات المفتاحية : (الرقابة الدخلية ، الضبط الداخلي ، الرقابة التطبيقية)

Abstract:

Internal control is one of the most prominent methods that the bank should focus on and develop. The elements of internal control, such as the control environment, activity monitoring, risk assessment, and information and communication system, greatly affect the performance of bank employees. The basic function of internal control is to be the tool responsible for combating theft, embezzlement, waste, manipulation and forgery, as well as

reducing the phenomenon of administrative corruption, which increases whenever opportunities are available. Internal control systems face major challenges represented by innovative fraud methods and the possibility of fraud through automation of systems and manipulation of data. These phenomena increase whenever internal control systems are weak. Therefore, the role of internal control and internal control is evident in the effective application of laws and instructions. To achieve the objectives of the study, a questionnaire was prepared and distributed as a random sample to specialists in private banks, relying on the descriptive analytical approach to answer the study hypotheses and reach the results. The study recommended the necessity of conducting a comprehensive evaluation.

Keywords: (Internal control, internal control, applied control).

المقدمة:

يتأثر تطور العمل المصرفي بتطور ووعي المجتمع وفهمه للخدمات التي يقدمها هذا القطاع. على مدى سنوات طويلة، استمرت المؤسسات المصرفية في تقديم خدمات تقليدية لعملائها، لكن التطورات التكنولوجية المتسارعة التي يشهدها العالم يومياً دفعت هذه المؤسسات إلى مواكبة تلك التغيرات والتكيف مع الواقع الإلكتروني المعاصر، بهدف تقديم الخدمات المصرفية بأفضل صورة ممكنة، حيت تعدُّ مكننة النشاط المصرفي عبر الحاسوب إحدى مراحل التطور التي يمر بها هذا القطاع. ومع ذلك، يتطلب الدخول إلى عالم التكنولوجيا المصرفية متابعة دقيقة ورقابة مستمرة لتحسين كفاءة الأداء.

بالنسبة لجميع الكيانات الاقتصادية، بما في ذلك البنوك، فإن الرقابة الداخلية تشكل عنصراً أساسياً لتحقيق أهدافها. والآن أصبح كبار المديرين مسؤولين عن تحديد المكونات المتماسكة التي تشكل الرقابة. ولأن عناصر الرقابة الداخلية تعدُّ بمثابة مقاييس تسمح بتقييم فاعليتها، فإن المدقق الخارجي يعتمد على قوة النظام في تحديد حجم الأدلة وعدد التجارب.

تواجه العالم اليوم تحديات كبيرة نتيجة التطورات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وزيادة المنافسة العالمية، مما أثر على أسواق المال في مختلف أنحاء العالم. كل هذه العوامل أدت إلى زيادة اهتمام الدول بجودة الأداء، وجعلها من أولوياتها خلال تطوير مؤسساتها وتحسين استخدامها. بشكل مختصر، تعنى جودة التدقيق التزام المدقق بقواعد وآداب السلوك المهني والحفاظ على نزاهته وحياده. تتناول الدراسة مدى مساهمة عناصر الرقابة الداخلية في تحقيق جودة التدقيق الخارجي، حيث تعد البنوك من أهم المؤسسات التي يعتمد عليها النظام الاقتصادي في كل دولة.

الفصل الاول

منهجية البحث و الدراسات السابقة

المبحث الاول : منهجية البحث

اولاً: مشكلة البحث : تتمثل مشكلة البحث في دراسة وتحليل أثر الرقابة الداخلية في اكتشاف المخاطر أو التنبيه بحدوثها التي قد يتعرض لها البنك قبل وقوعها، مما يتيح له اتخاذ اللازم من التدابير للتحوط من هذه المخاطر أو العمل على تلافيها أو معالجتها بعد حدوثها. كما يهدف البحث إلى سد الثغرات التي قد تؤدي إلى ظهور المخاطر ومعالجة الآثار الناتجة عنها، حتى لا تتفاقم وتؤثر سلبًا على المصرف وتعيق تحقيق أهدافه. لذا، فإن غياب نظام رقابة داخلية قوي يُعتبر مشكلة حقيقية، مما يستدعي ضرورة وجود نظام رقابة داخلية فعال يساعد الإدارة في تحقيق أهداف البنك.

ثانياً: اهمية البحث : تتجلى أهمية البحث في ضرورة وجود نظام رقابة داخلية سليم ومنتظم في الأعمال المالية. حيث تلعب الرقابة الداخلية دورًا حيويًا في ضمان سلامة العمل ومعالجة الأخطاء. كما أن اكتشاف التجاوزات يسهم في تحسين الأداء وتطويره بشكل مستمر. بالإضافة إلى ذلك، فإن وجود رقابة فعالة يساعد في تحقيق الأهداف والنجاحات المنشودة.

ثالثاً: اهداف البحث: يهدف هذا البحث إلى استكشاف مفاهيم وأهداف الرقابة الداخلية في البنوك، بالإضافة إلى أنواع وأنماط هذه الرقابة. كما يسعى إلى توضيح دور الرقابة في كشف الأخطاء والتجاوزات داخل البنك، والتعرف على أهمية الرقابة الداخلية في تعزيز الأداء البنكي، ودورها في تطوير العمل الإداري في المؤسسات المالية.

رابعاً: فرضية البحث : اختبر البحث الفرضية الآتية :(إن وجود رقابة داخلية قوية وفعالة يؤدي إلى وجود عمل على مستوى عالي من الكفاءة والجودة، فضلاً عن زيادة وتطوير النشاط المصرفي).

خامساً: مناهج البحث : استند البحث إلى المنهج التاريخي لاستعراض الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث، واستخدم المنهج الاستنباطي لصياغة المشكلة وتحديد محاور الفرضيات. كما تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي لاختبار فرضيات البحث، بالإضافة إلى المنهج الوصفي التحليلي لدراسة الحالة.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة:

1- مرتضى الحسيني، ابراهيم السعبري،(**توظيف الرقابة الداخلية لتعزيز جودة التدقيق الخارجي بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية الخاصة**) مجلة بابل، العدد4 ، 2017.
2- محى الدين النعيم، إبراهيم عثمان، صديق أبكر، (**تقويم فاعلية نظم الرقابة الداخلية ودورها في توافر إطار فعال للحوكمة بالمصارف السودانية دراسة ميدانية على عينة من القطاع المصرفي بالسودان**) مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 115، 2019.
3- علي مجيد(**دور مكونات الرقابة الداخلية وفقاً لإطار (COSO) في تعزيز جودة الخدمات المصرفية دراسة استطلاعيه لآراء عينة من مديري الأقسام والشعب ومسؤولي الرقابة في بعض المصارف الحكومية لمحافظة نينوى**) مجلة جامعة تكريت للعلوم الإدارية ، الاقتصادية، العدد 145، 2019.

4- عباس علو، نجاح رحمان، سعد الله النعيمي، (**اثر عناصر الرقابة ألداخلية في أداءِ العاملينَ في المصارفِ بالتطبيق على عينةٍ من المصارف التجارية العراقية)** مجلة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد 3، 2021.

الفصل الثاني

المبحث الاول**:** نظام الرقابة الداخلية

اولاً: مفهوم نظام الرقابة الداخلية

يعود الاهتمام بالرقابة الداخلية إلى أهميتها الأساسية في ضمان أن جميع أنشطة البنوك تتم وفقًا للسياسات والاستراتيجيات التي يحددها مجلس الإدارة. ويتطلب ذلك أن يمتلك البنك التدابير اللازمة لضمان مستوى ملائم من التعاملات في القطاع المالي، بالإضافة إلى التأكد من أن هذه التعاملات تتم ضمن الحدود الممنوحة. كما يجب الحفاظ على الأصول ومراقبة الالتزامات بشكل فعال، وضمان تدفق المعلومات بدقة وفي الوقت المناسب. ينبغي أيضًا أن تكون إدارة البنك قادرة على تقييم وإدارة مخاطر العمل بشكل فعّال. (دحدوح و يوسف، 2012، ص 38).

ثانياً : مفهوم الرقابة الداخلية :

اولاً: تعريف الرقابة:

إن كلمة "إدارة" مشتقة من الكلمة اليونانية التي تعني "خدمة"، وكثيراً ما يتم تصنيف الخدمة العامة على نطاق واسع ضمن فئة الإدارة العامة وإدارة القطاع العام. وقد عرفت الإدارة بأنها "كل العمليات التي تهدف إلى تنفيذ السياسات العامة". كما تم تعريفها بأنها إدارة وتنظيم الموارد البشرية لتحقيق أهداف محددة. بالإضافة إلى ذلك، تعدُّ الإدارة أنشطة المجموعات التعاونية التي تهدف إلى خدمة الحكومة وتحقيق أهدافها المحددة.. **(محمد السيد و شحاتة السيد، 2013 ، ص 62).**

يشير الدلالة اللغوية للرقابة إلى الانتظار والصيانة، في حين أن معناها العلمي هو "التأكد من تحقيق الأهداف بكفاءة وفعالية في الإطار الزمني المحدد". كما يمكن تعريفها بأنها "التأكد من أن ما يحدث يتفق مع الخطط الموضوعة"، أو "نوع من المقارنة بين العمل المخطط له والعمل المطبق، بهدف قياس الجهد المبذول مقابل الأهداف المرجوة". ويرى بعضهم أن الرقابة "وظيفة يقوم بها الطرف المعني للتأكد من أن العمل يسير وفقًا للأهداف المحددة بكفاءة وفي الوقت المحدد. وهي لا تقتصر على تحديد الأخطاء ومتابعة تقدم العمل، بل تهدف أيضًا إلى تقييم الأداء وتصحيحه".. **(رمضان و جودة ، 2003 ، ص 34).**

وقد عرفت الرقابة في المؤتمر العربي الأول للرقابة المالية العليا بأنها "منهج علمي شامل يتطلب التكامل والاندماج بين المفاهيم القانونية والاقتصادية والمحاسبية والإدارية، ويهدف إلى ضمان الحفاظ على الأموال العامة، وزيادة كفاءة استخدامها، وتحقيق الفاعلية في النتائج المحققة."

يمكن القول أن الرقابة الداخلية تعدُّ من المكونات الأساسية للعملية الإدارية، فهي تهدف إلى التأكد من تحقيق الأهداف وفق السياسات المعتمدة، فضلاً عن ضمان جودة العمل وفعالية العمليات وكفاءة اتخاذ القرار، كما أنها تساعد في اكتشاف

الاختلالات ومحاولة إصلاحها، الأمر الذي يعود بالنفع على متخذي القرارات المالية والإدارية. (مؤيد ، 2021، ص ١٠) .

ثالثاً: اقسام الرقابة الداخلية:

وبناء على التعريف الذي قدمه المعهد الأمريكي للرقابة الداخلية والذي قسم الرقابة الداخلية إلى ثلاثة أقسام فإن العديد من المؤلفين والمهتمين بمجال الرقابة يرون أن تصنيف فروعها وأنواعها يعتمد على الأهداف التي يتضمنها تعريفها.:

1) **الإدارية**: تتضمن الخطة المنظمة وسائل التنسيق والإجراءات التي تهدف إلى تحقيق أعلى مستويات الكفاءة والإنتاجية، مع تعزيز الالتزام بالسياسات المتعلقة بالمسؤولية في تحقيق أهداف المؤسسة. ومن بين هذه السياسات، نجد الكشوفات الإحصائية والموازنات التقديرية، التي ترتبط بشكل غير مباشر بالسجلات المحاسبية والمالية، والتي تمثل نقطة الانطلاق لتقارير الرقابة المحاسبية.

من الواضح أن تقييم ودراسة نظام الرقابة الإدارية، كأحد فروع الرقابة الداخلية، يعد جزءًا أساسيًا من عمل المدقق. فالمخططات والسياسات التي تضعها الإدارة تؤثر بشكل مباشر على الأنشطة ونتائجها والموقف المالي للمنشأة. كما أن أي مخالفات في تطبيق هذه السياسات تشير إلى وجود أخطاء أو تقصير، وقد تدل أيضًا على حالات غش أو تزوير، مما يؤثر سلبًا على دقة العمليات المحاسبية المالية وبالتالي على الوضع المالي للمشروع. لذا، يتأثر فكر المدقق بمدى تمثيل هذه البيانات بشكل عادل وصادق للموقف المالي للمشروع.(زينة، 2016، ص 126-129).

2)المحاسبية: تتضمن الخطة التنظيمية كافة أدوات وإجراءات التنسيق التي تهدف إلى التعرف على البيانات المحاسبية المعروفة بالسجلات، والتي تتعلق بحماية الأموال وضمان دقة وموثوقية السجلات والدفاتر المحاسبية، وتتضمن هذه الفئة من الوسائل مجموعة متنوعة من الأساليب، أبرزها: تسجيل العمليات وفقاً لنظام القيد المزدوج، واستخدام حسابات الرقابة، وإجراء المراجعات الدورية للأرصدة، وإعداد البيانات المالية وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، كما تتضمن الخطة اتباع نظام الموافقات مع العملاء والبنوك، ووجود نظام مستندي متين، بالإضافة إلى إنشاء إدارة تدقيق داخلي تتمتع بالحياد والاستقلالية.. (عباس، 2007، ص 126).

3)الضبط الداخلي : تتكون الخطة التنظيمية من كافة الأدوات التنسيقية المصممة لحماية موارد المشروع من السرقة أو الفشل أو إساءة الاستخدام. ويتم ضمان الرقابة اليومية على الأنشطة من خلال نظام الرقابة الداخلية، الذي يعتمد على تقسيم العمل والسلطات. على سبيل المثال، يقوم شخص ما بإجراء معاملة مالية معينة، بينما يقوم موظف آخر بتوثيقها وفحصها. ولأن الرقابة الداخلية تؤكد على الدقة والانضباط، فإنها تعدُّ، من ثم، مكونًا ديناميكيًا لمساهمتها الإجمالية.

1- 1- يقسم البعض الرقابة الداخلية إلى أربعة مجالات رئيسية، حيث يتضمن الهيكل التنظيمي تحديد الواجبات والمسؤوليات، وحدود الموافقة على القروض، وإجراءات اتخاذ القرار، فضلاً عن الإجراءات المحاسبية التي تشمل تسوية الحسابات وميزان المراجعة الدورية، كما يتضمن مبدأ "العيون الأربعة" الذي يتضمن فصل الوظائف، والتدقيق المزدوج، والرقابة المزدوجة على الأصول، والتوقيع المزدوج. وأخيراً هناك الرقابة المادية على الأصول والاستثمارات..(الغرباوي شهدان عادل ،2020، ص 15) .

رابعاً : مراحل تطور الرقابة الداخلية:

إن الرقابة الداخلية في كانت قد مرت بثلاث مراحل وهي كالاتي:

الاولى: كانت الشركات الفردية هي النوع الأكثر شيوعًا من الأعمال، وكان أصحابها يولون الأولوية للأمن النقدي. وبالتالي، تمت الإشارة إلى مجموعة من الإجراءات لضمان حماية الأموال من السرقة باسم الرقابة الداخلية. نمت هذه الأساليب تدريجيًا لتشمل المزيد من الأصول، وأهمها المخزونات. "العمليات والأساليب المستخدمة في المنظمة لحماية النقد والأصول الأخرى، وضمان دقة السجلات المحاسبية"، هي الطريقة التي عرفت بها الجمعية الأمريكية للمحاسبين العموميين الرقابة الداخلية في عام 1929. **(ناظم الشمري ، 2018، ص 196).**

إنشاء كافة الأدوات اللازمة لتحقيق هدف حماية أصول المشروع من السرقة. إن تقسيم العمل هو أساس نظام الرقابة الداخلية، والذي يستخدمه لتنظيم العمليات اليومية. يتولى موظف واحد مهمة مالية معينة، بينما يقوم موظف آخر بإجراء التدقيق. ونتيجة لذلك، تقدم الرقابة الداخلية عنصرًا ديناميكيًا للإجراءات الداخلية في فكرتها الشاملة، مما يدل على الدقة والانضباط.

إن الهيكل المؤسسي، والذي يتضمن تعريف الأدوار والمسؤوليات، وحدود الموافقة على القروض، وعمليات صنع القرار؛ والإجراءات المحاسبية، والتي تتضمن البيانات المالية، وأرصدة المراجعة الدورية، وتسوية الحسابات؛ ومبدأ "العيون الأربع"، والذي يتضمن التدقيق المزدوج، والرقابة المزدوجة على الأصول، والتوقيع المزدوج، وفصل الوظائف؛ وأخيرًا، الرقابة المادية على الاستثمارات والأصول، هي المجالات الأربعة الأساسية التي يقسم إليها بعض الناس الرقابة الداخلية. **(الهيتي ، 2005، ص 181)**.

الثانية: لقد اتسع مفهوم الرقابة الداخلية ليشمل مجموعة من الأدوات والممارسات التي تسعى إلى تقليل الأخطاء والاحتيال، فضلاً عن حماية الأموال والأصول الأخرى وتحسين الالتزام بالسياسات الإدارية، نتيجة لتزايد عدد المؤسسات والتعقيدات التي تصاحب عملياتها الإدارية والرقابية. ويتضح ذلك من تعريف الرقابة الداخلية بأنها "خطة تنظيمية تشرح كافة الأساليب والتقنيات التي تتبعها المؤسسة لحماية أصولها وضمان دقة وموثوقية بياناتها المحاسبية وزيادة الكفاءة التشغيلية وتعزيز الالتزام بالسياسات الإدارية".

وقد تم تعريف الرقابة الداخلية بشكل أكثر دقة من قبل لجنة إجراءات التدقيق التابعة للمعهد الأمريكي للمحاسبين في عام 1949. وهي تشمل خطة المنظمة وكذلك جميع الإجراءات والمبادئ التوجيهية التي نفذتها لحماية مواردها، وضمان دقة وموثوقية بياناتها المحاسبية، وزيادة كفاءة الإنتاج، وتعزيز الالتزام بالسياسات الإدارية المعتمدة. في عام 1953، عرف معهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز الرقابة الداخلية بأنها "نظام يتضمن مجموعة من العمليات المالية والتنظيمية والمحاسبية التي أنشأتها الإدارة لضمان حسن سير العمل في المؤسسة. **(محمد ، 2021 ، ص٢١١).**

الثالثة : ومع تنويع الاقتصاد العالمي بدأت الشركات الكبرى في تكوين شركات متعددة الجنسيات، وصاحب ذلك مخاطر في العمليات الإدارية والرقابية، مما استلزم تمكين السلطات والتركيز على استخدام الموارد المتاحة لدى المؤسسات. واستمر المحافظون الجدد في الاعتماد على مقياس الربحية، مما أدى في نهاية المطاف إلى ظهور الإدارة العلمية، التي تهدف إلى إنتاج جهد قوي من الموارد من خلال خفض النفقات إلى مستوى يمكن تنفيذه. وبما أن التركيز الآن منصب

على تحقيق الأهداف المتكاملة في كل نشاط، والاستخدام الأمثل للموارد، وتعزيز الإنتاجية، بالإضافة إلى حماية أصول المنشأة وضمان دقة العمليات المحاسبية وملاءمة وشمولية البيانات، فقد كان لهذا التطور الاقتصادي تأثير كبير على فكرة الرقابة الداخلية. وبالتالي أصبح الباحثون والمجموعات المهنية المتخصصة أكثر اهتماما بالرقابة الداخلية. وقد وصف أحد المؤلفين الرقابة الداخلية بأنها "نظام يضم مجموعة متجانسة ومترابطة من الأعمال والعناصر والموارد التي تعمل على جمع وإدارة ومراقبة البيانات بهدف إنتاج معلومات مفيدة وتوصيلها إلى صناع القرار". **(زينة محمود أحمد، مصدر سبق ذكره ، ص 132).**

بعد إجراء تحقيق شامل حول فكرة الرقابة الداخلية، أصدرت لجنة إجراءات التدقيق التابعة للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين المعتمدين (AICPA) تقريرًا خاصًا بعنوان "الرقابة الداخلية: عناصر النظام المتماسك وأهميتها للإدارة والمراجع الخارجي". تم تعريف الرقابة الداخلية في هذا التقرير بما يتماشى مع عرض المعهد لعام 1963، والذي ينص على أن الرقابة الداخلية تشمل الخطة التنظيمية وكذلك جميع الإجراءات والمبادئ التوجيهية الموحدة التي نفذتها المنظمة لحماية مواردها والتأكد من صحة وموثوقية البيانات المحاسبية، فضلاً عن تحسين كفاءة الإنتاج وتعزيز الالتزام بسياسات إدارية معينة. "مجموعة من الضمانات التي تساهم في توجيه المؤسسة، وتهدف إلى ضمان حماية الأصول وجودة المعلومات، وحمايتها من جهة، وتنفيذ تعليمات الإدارة وتعزيز الأداء من جهة أخرى"، هكذا عرفت جمعية المحاسبين القانونيين الفرنسيين الرقابة الداخلية في عام 1977. وللحفاظ عليها، تكون المؤسسة نفسها مصدر الإجراءات المستخدمة في كل نشاط وعملية.

خامساً: انواع الرقابة الداخلية تنقسم إلى نوعين(محسن ، 2003، ص 62):

1- **رقابة واقية :** لمنع وتقليل المخالفات والاخطار والاخطاء التي يمكن ان يتعرض لها المصرف وهذه الرقابة تستمد مقوماتها من الآتي :
   أ- كفاءة وحسن تدريب الموظفين ونزاهتهم .
   ب- فصل الواجبات المتعارضة .
   ت- الرقابة الفعلية على الموجودات والقيود المحاسبية .
   ث- مراجعة تواقيع العملاء .
2- **رقابة كاشفة :** لاكتشاف المخالفات والاخطاء ومن ثم معالجتها وتعديل الضوابط لمنع وقوع مثل هذه الأمور ومصدر هذه الرقابة بشكل أساسي التدقيق الداخلي والمطابقات الحسابية والمراجعة الإدارية والمالية.

سادسا : المقومات الأساسية لتحقيق نظام رقابي سليم(علي ، 2021 ، ص184):

1- هيكل تنظيمي وإداري واضح ومكتوب يراعي ويحدد الأمور التالية :
   أ- الإدارات الرئيسية والفرعية في المصرف .
   ب- التسلسل الإداري والسلطات والمسؤوليات .
   ت- طرق الاتصال .
2- ان نظام محاسبي سليم ومكتوب يعتمد على مجموعة متكاملة من السجلات ودليل مبوب للحسابات تبعا للمعايير المحاسبية الدولية ومجموعة من المستندات تفي بحاجة المصرف وكذلك تصميم دورات محاسبية مستنديه تحقق رقابة فعالة،

وبهدف هذا النظام بشكل عام لتجميع وتلخيص وتسجيل وعرض العمليات المتعلقة بالمصرف وتحديد المحاسبة والمسؤولية على جميع الأصول والالتزامات ذات العلاقة به .

3- وجود تعليمات تطبيقية مكتوبة ومحددة تبين بشكل واضح اجراءات العمل وضوابطه على مستوى جميع اقسام عمليات المصرف.

سابعا: الاجراءات التنفيذية لضمان وجود نظام رقابة داخلي سليم (محمد ، 2018، ص 192) :

1- فصل المهام المتعارضة مثل فصل مهمة تنفيذ العملية عن مهمة تسجيلها في الدفاتر وفصل مهمة حفظ الموجودات عن مهمة تسجيلها وفصل الواجبات من خلال الإجراءات المحاسبية.
2- تفويض الصلاحيات بحيث يتم تحديد الصلاحيات للأشخاص بشكل واضح.
3- وجود رقابة مالية على الموجودات.
4- تقييم مستمر للرقابة الداخلية من خلال التدقيق الداخلي والموازنات التقديرية والتقارير المالية والإدارية.
5- وجود نظام وظيفي متكامل يحدد مواصفات الوظائف وشروط شغلها.
6- تسجيل العمليات المحاسبية في أوقاتها المحددة.
7- إيجاد دائرة للتدقيق فاعلة في المصرف وترفع تقاريرها إلى رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وتكون مستقلة عن الإدارة ولا تمارس أعمال تنفيذية .
8- التأمين على الممتلكات ضد الأخطار وعلى الموظفين الذين بحوزتهم عهد نقدية .
9- استخدام وسائل الرقابة المزدوجة على العمليات الهامة .
10- استخدام موازين المراجعة وحسابات المراقبة الإجمالية والمطابقات الدورية .

ثامنا : اهداف نظام الرقابة الداخلية :

قام المعهد الدولي للمدققين الداخليين في عام 1978 بتحديد أهداف لنظام الرقابة الداخلية، والتي تتمثل في:

1- **إدارة البنك**: تتطلب إدارة أعمال البنك بشكل منظم ومستدام ضمان تنفيذ الخطط المحددة وتحقيق الأهداف الموضوعة من قبل الإدارة. لذا، يجب على الأفراد المسؤولين عن وضع أنظمة الرقابة الداخلية أن يكونوا على دراية بأهداف البنك وميزانياته والهياكل والإجراءات المعمول بها، بالإضافة إلى القوانين المعمول بها. إن إدارة أعمال البنك بشكل منتظم تسهم بشكل حتمي في تحقيق الأهداف المحددة. **(وليد ، 2019 ، ص 80)**.
2- **حماية أصول البنك:** يتعين على البنك حماية أصوله من السرقة والحفاظ عليها على المدى الطويل، بالإضافة إلى المساهمة في تنميتها. لذا، يجب أن يتم إدارة محفظة القروض بشكل دقيق، حيث تعدُّ هذه المحفظة عنصرًا أساسيًا من أصول البنك.
3- **التأكد من جودة المعلومات:** تحتاج إدارة البنك إلى معلومات دقيقة وكاملة بشكل مستمر، حيث تعدُّ هذه المعلومات الأساس الذي تُبنى عليه القرارات. لذلك، من الضروري وجود نظام رقابة داخلية يضمن صحة ومصداقية المعلومات المسجلة، ويقلل من فرص حدوث الأخطاء أو الغش.
4- **التأكد من التطبيق السليم لتعليمات الإدارة:** يقوم المسيرون بتحديد الاستراتيجية والأهداف المراد تحقيقها، ويعملون على توفير الموارد اللازمة واتخاذ القرارات المناسبة لضمان استمرارية البنك وتطوره. في المقابل، ينفذ المستخدمون

الآخرون العمليات ويقومون بتنسيق الجهود بين مختلف المصالح. كما يشرف بعضهم على بعض، مما يستدعي وجود نظام رقابة داخلية يضمن أن الجميع يعمل لصالح البنك، ويُحترم السياسات والإجراءات المحددة، بالإضافة إلى القوانين والنظام الداخلي والعلاقات الوظيفية القائمة.**(حاكم ، 2012، ص 10).**

5- **ضمان الاستخدام الأمثل والفعال لموارد البنك:** يتجلى ذلك من خلال تحسين مستوى الأداء وإدارة أعمال البنك بشكل فعال وكفء، مع السعي لتقليل المخاطر المرتبطة بنشاطه. لذا، يجب أن يكون نظام الرقابة الداخلية قادراً على تنبيه المسؤولين في حال انخفاض فعالية البنك

المبحث الثاني

وسائل واهمية واساليب الرقابة في العمل المصرفي

اولاً: الوسائل المستخدمة في وضع نظام الرقابة الداخلية:

لتأسيس نظام فعال للرقابة الداخلية، ينبغي التركيز على أربعة عناصر رئيسية هي **(مصطفى، 2020، ص ص96-97)**:

1- **التنظيم:** لتحقيق أهدافه المحددة، يجب على البنك إنشاء هيكل تنظيمي مفصل يوضح العلاقات الوظيفية والهرمية بين الأفراد والوظائف داخل المؤسسة. يتضمن ذلك وصفاً دقيقاً لمناصب العمل وتحديد مسؤوليات كل فرد، بدءاً من مجلس الإدارة وصولاً إلى المستويات الإدارية والتنفيذية الأدنى. يعتمد ذلك على تطبيق مبدأين أساسيين، ومن أهداف الهيكل التنظيمي:

أ- السعي نحو تحقيق الفعالية والكفاءة التشغيلية.

ب- إمكانية قياس نتائج كل نشاط أو وظيفة.

ت- توزيع المهام والوظائف بين الموظفين، مما يساهم في خلق نوع من الرقابة المتبادلة أثناء التنفيذ. يساعد تقسيم المهام على تجنب وقوع نفس الشخص في أخطاء أو مخالفات قد يتمكن من إخفائها، لذا يجب ألا يتحمل شخص واحد المسؤولية الكاملة عن العملية من بدايتها إلى نهايتها. كما ينبغي أن تتوفر موارد بشرية كافية من حيث العدد والكفاءات، بالإضافة إلى نشر المعلومات الدقيقة والمناسبة لتمكينهم من تحمل مسؤولياتهم. يجب على البنك أيضاً تشجيع حركة الموظفين بين الوظائف والترقيات أو بين الوكالات، لتفادي نشوء علاقات شخصية بين العاملين والعملاء التي قد تضر بمصالح البنك.

2- **تحديد الإجراءات وقواعد الممارسة:** ينبغي على المديرية العامة للبنك أن تحدد الإجراءات وقواعد الممارسة بشكل واضح وفعّال، وأن تكون هذه القواعد مكتوبة ومنشورة ليتمكن جميع مستخدمي البنك من الاطلاع عليها وتطبيقها بسهولة. كما يجب أن تتماشى هذه الإجراءات مع الهيكل التنظيمي للبنك وأن تكون قابلة للتطبيق على مدار السنة، مع ضرورة أن تكون مدروسة بشكل يتيح إمكانية المقارنة بين مصادر المعلومات المختلفة.

3- **وضوح الأحكام القانونية والتنظيمية:** يتعين على السلطات المصرفية إصدار القوانين والأوامر التشريعية التي تنظم سير المهنة بشكل واضح ودون تناقضات أو ثغرات قانونية، مما يضمن عدم تمكن البنك أو مستخدميه من التهرب من الالتزام الصارم بهذه الأحكام.

4- **وضع آليات للرقابة الدائمة:** يجب على إدارة البنك إنشاء آليات للرقابة تشمل وظيفة مراقبة التسيير ووظيفة التدقيق الداخلي، حيث تتولى هذه الوظائف مسؤولية الفحص المنتظم لنظام الرقابة الداخلية وتقديم التوصيات اللازمة لتعزيز فعاليته وتكييفه مع التغيرات التي قد تطرأ على البنك. **(مهدي الحافظ ، 2009، ص 56)**.

ثانياً: اهمية واساليب الرقابة الداخلية في العمل المصرفي:

أهمية الرقابة الداخلية :

تعدُّ الرقابة الداخلية وسيلة فعالة لتعزيز أداء البنوك التجارية وزيادة كفاءتها. تكمن أهميتها أيضًا في القدرة على كشف المخاطر ونقاط الضعف، مما يتيح التعرف على أسبابها والسعي للتخلص منها، وذلك من خلال اتباع إجراءات وخيارات ملائمة تضمن عدم تأثيرها سلبًا على نشاط البنوك، بالرغم من التطور الكبير الذي يُصاحب أعمال البنوك والمصارف بشكل عام، وبالرغم من وجود العديد من الأنظمة الحديثة التي تحل محل موظف الرقابة الداخلي إلا أنه لا يمكن الاستغناء عن العنصر البشري المخصص لهذه العملية، فالبنوك بطبيعة عملها تحتاج إلى العناصر البشرية، وذلك للتأكد من أن الموظفين يقومون بعملهم بالشكل الصحيح وكذلك لفرض السيطرة عليهم بشكل كبير، والعمل في قطاع البنوك والمؤسسات المالية بشكل عام يحتوي بشكل كبير على الأموال والتعاملات المالية، التي غالباً ما تُغري الموظفين وتقودهم لعمليات السرقة والنصب والاحتيال، وفي كثير من الأحيان قد يتمكن الموظفين من التلاعب في الأنظمة التكنولوجية الرقابية مثل الكاميرات وأجهزة البصمة وغيرها؛ لهذا فإن العنصر الرقابي البشري يُعتبر أفضل**(صادق ،2020، ص 134)**.

وعادةً ما تتم عملية الرقابة للسيطرة على الأعمال ومن خلالها يقوم الموظفين بأعمالهم على أكمل وجه وكذلك يعملون على تقديم أفضل ما لديهم، فالرقابة تعمل على زيادة روح المنافسة بين الموظفين فيقومون جميعهم ببذل قصارى جهدهم لنيل الرضى وللحصول على شهادة موظف الرقابة بأنهم يقومون بأعمالهم بأكمل وجه وذلك لأنه غالباً ما يتم تقديم العديد من المزايا والحوافز للموظفين الملتزمين بعملهم، فبدون عملية الرقابة قد يستهتر الكثير من الموظفين بالأعمال الموكلة إليهم وكذلك قد لا يكترثون لتحقيق أفضل النتائج، ومن الممكن أن يستهتروا بالأعمال الموكلة إليهم.

اساليب الرقابة الداخلية في المصارف:

1- **الرقابة التطبيقية:** تتعلق طرق الرقابة بتطبيقات محددة يقوم بها قسم معالجة البيانات الإلكترونية، وتهدف إلى ضمان مستوى معقول من الثقة في سلامة عمليات تسجيل البيانات ومعالجتها وإعداد التقارير عنها. وتشمل إجراءات الرقابة استخدام الحاسوب في مجالات محددة مثل الأجور أو المخزون أو الأصول الثابتة، وتهدف إلى ضمان دقة البيانات المدخلة في الحاسوب، والتحقق من الترخيص بتشغيله، والتأكد من تحويله بشكل صحيح إلى لغة الحاسوب. ومن بين هذه الإجراءات التصميم الجيد للوثائق الأصلية، والموافقة على البيانات قبل إدخالها، وتحديد الأفراد المسؤولين عن عملية الإدخال، وإنشاء سجل للوثائق الأصلية يتضمن أسماء الوثائق والأفراد الذين أدخلوا البيانات، واستخدام برامج للتحقق من البيانات المدخلة قبل بدء التشغيل. **(الغرباوي شهدان عادل ، مصدر سبق ذكره،2020، ص 15)**

تتضمن إجراءات الرقابة التطبيقية ثلاثة أنواع من الرقابات، وهي**(عصمت ،2015، ص 55):**

أ- **الرقابة على المدخلات:** يتم تشفير البيانات الواردة من مختلف الإدارات وتحويلها إلى تنسيق قابل للقراءة بالكامل كجزء من هذا التحكم. نظرًا لأنه يولد أساسًا منطقيًا أثناء البيانات الرقمية، فإن هذا التحكم أمر بالغ الأهمية في مجال

الإلكترونيات الكهربائية. يتم تضمين أوراق التسجيل وأوامر الصرف وإيصالات الدفع وإيصالات النقد وفواتير المبيعات والإيرادات والتسويات والمستندات الأخرى المتعلقة بعمليات الوحدة في مجموعة البيانات. تعدُّ هذه المكونات الأساسية للممارسة المالية العملية التي يشرف عليها مكتب الإدارة والمحاسبة العليا، باستثناء الترميز الفريد المطبق على الحسابات واستخدام الحدود والحسابات الوسيطة بناءً على متطلبات كل وحدة ومستوى التحليل المطلوب، فإن المستندات المستخدمة كمدخلات في الكمبيوتر مطابقة لتلك المستخدمة في النظام القديم.

ب- **الرقابة على التشغيل:** الهدف من هذا الفحص هو تقديم مستوى عادل من التأكيد على معالجة البيانات بما يتماشى مع الأهداف المدرجة لكل تطبيق. بعبارة أخرى، يهدف هذا التحكم إلى ضمان تنفيذ جميع العمليات على النحو المسموح به، دون إضافة أي أنشطة غير قانونية أو إزالة أي أنشطة معتمدة. تعد مرحلة التشغيل المرحلة الأساسية والحاسمة لنظام الكمبيوتر لأنها تضمن سلامة النظام ومخرجات البيانات والمعلومات، فضلاً عن الامتثال للبروتوكولات الصحيحة أثناء مرحلة الإدخال. **(حاكم 2012 ، ص 140)** .

ت- **الرقابة على المخرجات**: تخدم مراقبة مخرجات أنظمة الكمبيوتر غرضين هما ضمان دقة البيانات واكتمالها وصحتها، فضلاً عن التأكد من أن الأطراف والمستفيدين المصرح لهم فقط يتلقون المخرجات في الوقت المحدد. وباعتبارها الخطوة الأخيرة في تنفيذ عمليات التحكم في البيانات، فإن مراقبة المخرجات أمر بالغ الأهمية لأنها توفر الفرصة الأخيرة للعثور على أي أخطاء كان من الممكن أن تفلت خلال مراحل الإدخال والإخراج لإجراءات التحكم.

الرقابة على أمن واستخدام النظام

عند تقويم إجراءات الرقابة على أمن واستخدام الأنظمة في قسم الحاسبة في المصرف فيمكن تحديدها بما يأتي **(جودت جعفر خطاب، 2018، ص 31)**:

1- استخدام الرموز السرية لتشغيل الحاسبات من خلال استخدام كلمة الدخول (Password) اضافة الى تخصيص كلمة سر اخرى لتشغيل كل نظام مصرفي ، فضلاً عن ذلك فإن لكل مدير من مدراء الفروع كلمة دخول خاصة به لبعض فعاليات النظام التي تتمتع بخطورتها .

2- استخدام أسلوب التشغيل المزدوج لحاسبتين في معالجة وتشغيل نفس البيانات في قسم الحاسبة الإلكترونية وذلك لضمان عدم حدوث أخطاء عند التشغيل واكتشافها قبل حدوثها.

3- استنساخ الملفات بعدة نسخ كأجراء احتياطي ضد أي مخاطر قد تحدث بحيث يحتفظ القسم المعني بنسخة ونسخة تحفظ في قسم الحاسبة أضافة الى نسخة تحفظ في بنك المعلومات مع مراعاة أجراء اي تحديثات لكافة النسخ.

4- عدم السماح للموظفين بتشغيل الأنظمة الا بعد اجتيازهم دورة تدريبية عن كيفية تشغيل النظام يقيمها قسم الحاسبة الإلكترونية.

5- ان الأنظمة والبرامج المستخدمة لأي نشاط مصرفي هي من تصميم واعداد مبرمجي قسم الحاسبة الإلكترونية بالتعاون مع الموظفين المتخصصين من ذوي الخبرة في العمل المصرفي، وهذا الأسلوب يعزز من إجراءات الرقابة على الأنظمة الممكنة.

الفصل الرابع

الجانب العملي

صدق مقياس أداة الدراسة وثباتها : The validity and reliability of the study tool's scale

استخدم الباحث طريقتين للتأكد من صدق محتوى الاستمارة هما

أ- الصدق الظاهري : تم التأكد من صدق الاستمارة من خلال عرضها على عدد من الأكاديميين والمحكمين ذوي الخبرة والكفاءة في مجالات الحوكمة والمحاسبة، و بناء على أراء هؤلاء المحكمين قام الباحث بتعديل أو حذف أو إضافة عبارات جديدة لتطوير بناء الاستمارة.

ب- ثبات الاستمارة : تم استخراج معامل ثبات طبقا لاختبار كرونباخ ألفا للاتساق الداخلي لفقرات الاستمارة.

مجتمع الدراسة وعينتها The study population and its sample

أجريت الدراسة في المصارف الأهلية الخاصة واختبرت عينة عشوائية متكونة من مدير عام مدير مالي وإداري مدير حسابات مدقق مالي موظفين في الأقسام والدوائر المالية والإدارية والبالغ عددهم مغرياً في المصرف محل التراكمة. حيث تم توزيع ٢٥ استمارة وتم استرجاع 30 استمارة.

الأساليب الإحصائية Statistical methods:

تم الاعتماد على برنامج (SPSS) الإحصائي لتحليل البيانات التي تم جمعها من الاستبانات الموزعة وذلك بالاعتماد على الأساليب الإحصائية التالية:

1- اختبار الثبات ألفا كرونباخ لقياس ثبات أداة القياس.

٢- مقاييس النزعة المركزية ومقاييس التشتت من خلال حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية) لمعرفة متوسط الحسابات المتعلقة بكل فرضية وكل عبارة على حدا

3- اختبار T-test لاختبار فرضيات الدراسة.

٤- اختبار تحليل الانحدار البسيط

اختبار الثبات stability test

استخدامت الدراسة معامل ألفا كرونباخ للتحقق من ثبات كل جزء من أجزاء أداة الدراسة، ويعد اختبار المصداقية ألفا ضعيفاً إذا كان أقل من (٦٠%) ومقبولاً إذا كان بين (٦٠% - ٧٠% وجيد إذا كان بين (٧٠٪) - (٨٠%) ومازاد على ٨٠% يعتبر ممتازاً، وكلما اقترب المقياس من واحد كان صحيح، تعدُّ النتائج الخاصة بالاختبار أفضل.

الجدول رقم (١) اختبار مصداقية أداة الدراسة

المتغير	عدد الاسئلة	معامل الفا كرنباخ
الرقابة الداخلية	10	0.844
تحسين الاداء الصرفي	11	0,885
المجموع الكلي	21	0.916

قيمة ألفا لجميع العبارات الواردة في أداة الدراسة بلغت (٠.٩١٦) وهي نسبة ممتازة وهذا يعني وجود درجة عالية جداً من المصداقية في إجابة مجتمع الدراسة.

تحليل نتائج الدراسة واختبار الفرضيات Analyzing the results of the study and testing hypotheses

1- خصائص عينة الدراسة

الجدول رقم (٢) خصائص عينة الدراسة

المتغير		العدد	النسبة
المؤهل العلمي	دبلوم	5	%16,67
	بكلوريوس	19	%63,33
	ماجستير	4	%13,33
	دكتوراه	2	%6,67
	المجموع	30	%100
الجنس	ذكر	22	%73,33
	انثى	8	%26,67
	المجموع	30	%100
المسمى الوظيفي	مدير عام	1	%3,33
	مدير مالي	2	%6,67

	مدير حسابات	10	%33.33
	مدقق مالي	5	%16,67
	موظف أخرى	12	%40
	المجموع	30	%100
عدد سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	4	%13,33
	من 5 سنوات الى 10 سنوات	11	%36,67
	من 11 سنة الى 15 سنة	8	%26,67
	اكثر من 15 سنة	7	%23,33
	المجموع	30	%100

من الجدول السابق نجد أن عدد حملة شهادة البكلوريوس هو الأكبر بإجمالي (١٩) أجازة شهادة بكلوريوس بنسبة (٦٣.33%) عدد الذكور في العينة أكبر من الإناث والبالغ عددهم (22) ذكر بنسبة (73,33%) ، أما المسمى الوظيفي فقد بلغ عدد الموظفين المشاركين من الأقسام المالية والإدارية والحسابات (١٠) موظف بنسبة (40%) ، وبلغ عدد من خبراتهم بين (٥ سنوات و ١٠ سنوات) بلغ (11) فرد أي بنسبة (36,67%) من أفراد العينة.

تحليل نتائج الدراسة Study results analysis

لقد تم تحليل النتائج ومناقشتها في ضوء الفرضيات التي حددها البحث وذلك بإيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل عبارة من العبارات الواردة بأداة الدراسة. واستخدم الباحث اختبار T للعينة الواحدة (One Sample T test) لاختبار فقرات الاستبانة وهو اختبار يستخدم في حالة تكون البيانات تتبع التواريخ الطبيعي .

المحور الاول : الرقابة الداخلية وتطبيقها في المصارف

تم اختيار هذا المحور باستخدام فقرات الاستبانة من (1 -10) لحساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وكما يلي:

الجدول رقم (3) تحليل فقرات المحور الاول

ت	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	7	12	3	6	2	0,395	0.213
2	6	15	2	7	-	0,385	0,523

3	4	18	2	5	1	0,361	0,757
4	10	15	3	2	-	0,379	0,579
5	3	20	7	-	-	0,385	0,567
6	9	18	-	3	-	0,398	0,436
7	6	13	4	7	-	0,387	0,507
8	2	22	1	4	1	0,382	0,621
9	4	18	5	2	1	0,391	0,526
10	2	16	4	5	3	0,395	0,486
المجموع الكلي						0,388	0,264

من الجدول اعلاه يتبن بأن تطبيق الرقابة الداخلية في المصارف ،حيث جاءت قيم المتوسط الحسابي جميعها دالة بشكل جيد على تطبيق الرقابة الداخلية في المصارف حيث اجتازت جميع الفقرات المتوسط الحسابي الحد الاكبر وهو (0,3) حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي للمحور الاول (0,388) وانحراف المعياري (0,621).

المحور الثاني : تحسين أداء المصارف

يتم اختيار هذا المحور بأستخدام فقرات الاستبانة من (1-11) لحساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري .

جدول (4) تحليل فقرات المحور الثاني

ت	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	7	15	3	5	-	0,378	0.643
2	2	16	7	2	3	0,419	0,567
3	9	13	4	4	-	0,381	0,681
4	6	19	5	-	-	0,369	0,618
5	5	21	2	2	-	0,387	0,593
6	2	17	9	-	2	0,388	0,544

0,630	0,376	1	7	3	12	7	7
0,538	0,382	3	2	7	13	5	8
0,483	0,380	-	1	2	13	14	9
0,531	0,371	-	-	7	20	3	10
0,543	0,367	-	-	1	21	8	11
0,349	0,384	المجموع الكلي					

من الجدول اعلاه تبين بأن تحسين اداء المصارف العراقية ، حيث جاءت قيم المتوسط الحسابي جميعها دالة بشكل جيد على تطبيق الرقابة الداخلية في المصرف حيث أجتازت جميع الفقرات المتوسط الحسابي الفرضية والذي يمثل الحد الادنى المقبول كدلالة على الفاعلية الجيدة – وبلغ المتوسط الحسابي الكلي لفقرات المحور الاول (0,384) وهو اكبر من (0,3) بأنحراف معياري اجمالي (0,349) .

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات :

بناءً على التحليلات النظرية والعملية لنتائج الدراسة، تم التوصل إلى الاستنتاجات التالية:

1. يهدف البحث إلى فهم مفاهيم وأهداف الرقابة الداخلية في البنوك، بالإضافة إلى أنواع وأنماط هذه الرقابة، ودورها في اكتشاف الأخطاء والتجاوزات، وأهمية الرقابة الداخلية في المؤسسات المصرفية.

2. يتناول البحث دور الرقابة الداخلية في تعزيز الأداء الإداري في البنوك.

3. استخدمت الدراسة معامل ألفا كرونباخ للتحقق من ثبات كل جزء من أداة الدراسة، حيث يُعتبر اختبار المصداقية ضعيفاً إذا كان أقل من 60%، ومقبولاً إذا كان بين 60% و70%، وجيداً إذا كان بين 70% و80%، وأفضل من ذلك يُعدُّ ممتازاً. كلما اقتربت القيمة من 1، كانت النتائج أكثر دقة.

4. تم تحليل النتائج ومناقشتها وفقاً للفرضيات المحددة في البحث، من خلال حساب المتوسطات والانحرافات المعيارية لكل عبارة في أداة الدراسة.

5. استخدم الباحث اختبار T للعينة الواحدة (One Sample T test) لاختبار فقرات الاستبانة، وهو اختبار مناسب عندما تتبع البيانات التوزيع الطبيعي.

6. تم اختيار المحور الأول المتعلق بالرقابة الداخلية باستخدام فقرات الاستبانة من (1-10) لحساب المتوسط والانحراف المعياري.

7. أظهرت النتائج أن تطبيق الرقابة الداخلية في المصارف كان له متوسط حسابي قدره (0.3)، بينما بلغ المتوسط الكلي للمحور الأول (0.388) مع انحراف معياري قدره (0.621).

8. تم اختيار المحور الثاني المتعلق بتحسين أداء المصارف باستخدام فقرات الاستبانة من (1-11) لحساب المتوسط والانحراف المعياري.

9. أظهرت النتائج أن تحسين أداء المصارف العراقية كان له متوسط حسابي قدره (0.384)، وهو أكبر من (0.3) مع انحراف معياري إجمالي قدره (0.349).

10. أكدت نتائج الدراسة الميدانية قبول فرضيات البحث، بما في ذلك الفرض الرئيسي الذي يشير إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطوير المراجعة الداخلية وتحسين الرقابة الداخلية في المصارف التجارية العراقية.

التوصيات :-

1. من الضروري أن تعتمد المصارف نظام الرقابة الداخلية وفق إطار COSO، مع التركيز على تطبيق مكوناته الخمسة لتحقيق كفاءة وفعالية العمليات التشغيلية، وتعزيز مصداقية البيانات المالية، وضمان التزام العاملين بالقوانين واللوائح التنظيمية المعمول بها داخل المصرف.

2. يجب الاهتمام بتهيئة بيئة رقابية تمكّن الأفراد من تحمل مسؤولياتهم الرقابية، مع التركيز على القيم الأخلاقية، وفلسفة الإدارة، وأسلوب التشغيل، بالإضافة إلى سياسات الموارد البشرية المتعلقة بالتخطيط والتوظيف والتدريب.

3. ينبغي العمل على تحليل وتقدير المخاطر التي قد تهدد تحقيق أهداف المصرف، خاصة تلك الناتجة عن النمو السريع للمصارف وما يصاحبه من تغييرات في الهيكل التنظيمي.

4. يجب تعزيز أنشطة الرقابة، التي تمثل ركيزة أساسية لنظام الرقابة الداخلية، حيث توفر رقابة فعلية على أصول وموارد المصرف، وتضمن حماية مادية وإلكترونية للأصول والسجلات، من خلال تعزيز التقارير الدورية المقدمة من قبل الرقابة إلى الإدارة، مما يسهم في نجاح إجراءات الرقابة الداخلية.

5. يجب الاهتمام بالمعلومات والاتصالات وتحديثها بشكل مستمر وفقاً للتغيرات المحتملة، مع الحرص على وجود نظام قوي للمعلومات الإلكترونية داخل المصرف، وتوفير قنوات اتصال تتيح للموظفين الإبلاغ عن أي مخالفات أو اختراقات.

6. يلعب عنصر المراقبة دوراً مهماً في تحقيق أهداف الرقابة، لذا يجب توظيف مراقب أو مدقق داخلي في كل فرع من فروع المصرف، يتمتع بالاستقلالية ويتبع الإدارة العامة للمصرف بدلاً من إدارة الفرع.

7. من الضروري تقييم أنظمة الرقابة الداخلية المطبقة في المصارف بشكل مستمر، مع مواكبة التطورات المتعلقة بالمعايير الدولية للتدقيق والمحاسبة، بالإضافة إلى التطورات التكنولوجية والمعلوماتية.

8. ينبغي دراسة أنظمة الرقابة الداخلية في القطاعات المالية الأخرى مثل قطاع التأمين، ومؤسسات الإقراض، وقطاع الخدمات، ومقارنة مدى فعالية أنظمة الرقابة في كل قطاع.

9. يمكن استخدام معايير أخرى غير إطار COSO لدراسة أنظمة الرقابة الداخلية.

قائمة المصادر:

1- احمد حسين علي الهيتي ، اقتصاديات النقود والمصارف ، مطابع جامعة الموصل ، 2005 .
2- جودت جعفر خطاب، إعادة هيكلة المصارف، دار دجلة للنشر والتوزيع ، عمان، 2009.
3- حاكم محسن الربيعي وحمد عبد الحسين راضي، حوكمة البنوك واثرها في الاداء والمخاطرة، دار اليازوري للنشر والتوزيع ، عمان ، 2020.
4- حاكم محسن محمد و حمد عبد الحسين راضي، حوكمة البنوك، دار اليازوري للنشر والتوزيع ، عمان ، 2012.
5- حسين احمد دحدوح و حسين يوسف، مراجعة الحسابات المتقدمة الاطار النظري و الاجراءات العملية ، ج1، دار الثقافة للمنشر والتوزيع، عمان ، 2012.
6- زياد رمضان ، محفوظ جودة ، الاتجاهات المعاصرة في ادارة البنوك ،عمان دار وائل ، الطبعة الثالثة ، 2003 .
7- زينة محمود أحمد، العلاقات العامة والمزايا التنافسية في المصارف، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، 2016.
8- سيماء محسن علاوي العبيدي ، دور المصارف التجارية في تفعيل عمل النظام المالي في العراق للمدة (1992-2007) جامعة بغداد ، كلية الإدارة والاقتصاد ، 2010 .
9- صادق راشد الشمري، استراتيجية ادارة المخاطر المصرفية، دار ناشرون وموزعون ، عمان ، 2020.
10- عباس جاسم ، التطورات المصرفية في العراق ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، السنة الخامسة ، العدد 3 ،2007 .
11- عصمت عبد المجيد بكر، دور التقنيات العلمية في تطور العقد (دراسة مقارنة)، دار الكتب العلمية، بيروت ، 2015.
12- علي شهاب احمد الصباحي ، الاستثمار الاجنبي الخاص الواقع والافاق دراسة قانونية مقارنة ، دار الاكاديميون للنشر والتوزيع ، عمان ، 2021.
13- عمر مؤيد عبد القادر الجلبي، مكافحة غسل الاموال، الدار المصرية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2021.
14- محسن الخضيري، غسيل الأموال، مجموعة النيل للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2003.
15- محمد السيد و شحاتة السيد، الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة ، دار التعليم الجامعي للنشر والتوزيع، الاسكندرية،2013.
16- محمد زكي شافعي ، مقدمة في النقود والبنوك ، دار النهضة – بيروت ، 1970 .
17- محمد سلمان شكير واخرون ، آليات تطوير النظام المصرفي ، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية ، المجلد ٢٩ ، العدد ١٢ ، ٢٠٢١ .
18- محمد غالي راهي الحسيني، التوسع المالي واتجاهات السياسة المالية دراسة تحليلية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2018.
19- مصطفى ناطق صالح مطلوب، المصارف الإسلامية دراسة قانونية في أهم المستجدات الحديثة، المركز القومي للإصدارات القانونية ، الامارات ، 2020.
20- مهدي الحافظ ، الآن والغد مقالات في الاقتصاد والسياسة، معهد التقدم للسياسات الانمائية، بغداد ، 2009.
21- مؤيد عبدالكريم مخيف ، دور القطاع المصرفي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي لدول مختارة مع إشارة خاصة الى العراق ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، ٢٠٢١.
22- ناظم الشمري ، النقود والمصارف والنظرية النقدية ، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان الاردن .

23- هشام بشير و إبراهيم عبد ربه، غسل الأموال بين النظرية والتطبيق، دار الكتاب الاكاديمي ، بيروت ، 2011.

24- وليد محمد الاميري، المسؤولية الاجتماعية للمصارف في اطار العلاقة بين رأس المال الفكري ورأس المال التمويلي ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان ، 2019.